# التناقض في كتاب الدكتور مهدي المخزومي ( في النحو العربي نقد وتوجيه)

**سلوى محمد عبد**

salwaamohammed651@gmail.com

**جامعة بغداد / كلية التربية للبنات**

**أ. د. بان صالح مهدي**

ban.salih@coeduw.uobaghdad.edu.iq

**جامعة بغداد / كلية التربية للبنات**

**المُلخَّص:**

إن كتاب الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه) قائم على الترجيح سواء أ كان بين المذاهب النحوية نفسها أو بينها وبين علماء المعاني أو بينها وبين الدراسات المقارنة، فقد أدى ذلك إلى أن يتجسد التناقض فيه بصورة واضحة؛ لأنه يضع تغييرات نحوية ميسرة بالحذف والإضافة في الموضوعات والمصطلحات ويفندها بترجيح آراء مَن رجَّح إليهم، فلم يستقر عنده التجديد، ولم يأخذ طريقه نحو التعميم والثبوت؛ للتخلص من التعقيد الذي تذمَّر منه أصحاب المجمع اللغوي في القاهرة.؛ لأنهم رأوا أن توجيه النحو عند القدماء لم يكن توجيهًا يتناسب وطبيعة النحو العربي الذي أبعدوه عن طبيعة اللغة على الرغم من أنهم اشتقوه من الواقع اللغوي، لكنهم تكلفوا وتمحلوا في التأويل والتقدير وإخضاعه تحت نظرية ليس لها نظير في الاستعمال العربي الفصيح _كما وصفهم هو_ .

إن التناقض في هذا الكتاب تجسد في الآراء التي اعترض عليها ثم علل بها بعد اختياره الظاهرة النحوية فجاء بصورة اعتراض ثم نراه يثبت ما ذهب إليه القدماء في ذلك الموضوع النحوي ونقده هذا يُعد تناقضًا في طرح الأفكار في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) نظريًّا دون تطبيق.

**الكلمات المفتاحية: المسائل النحوية، التناقضات.**

ناقض المخزومي آراءه نظريًّا بتفنيد المفاهيم النحوية القديمة تارةً وتثبيتها تارةً أخرى، وقد جمعت ذلك كلَّه بالمسائل الآتية :

**١ – إلغاء العامل النحوي:**

ارتبطت فكرة العامل النحوي بالعلامات الإعرابية، وذلك بملاحظة تغيراتها في الكلمات والتراكيب، فهو السبب المباشر الذي دعا النحاة القدماء إلى الانشغال بالعامل والتمسُّك به١.

فالعامل هو (أداة افتراضية تساعد النحوي على اكتشاف الشكل اللفظي الذي تقوم عليه أنحاء اللسان العربي، وبواسطته يمكن تفسير طريقة تشكيل كل التراكيب العربية.)٢

أصبح العامل فيما بعد نظرية لها جذور عميقة قديمة وإن لم يُشَر إليها أو يُصرَّح بها، فالعامل عند سيبويه تجسد في ظاهرة الحذف أو الإضمار، وتعلق الألفاظ بعضها ببعض، وعلى هذا الأساس صُنِّفَت العوامل عنده إلى معنوية ولفظية٣، ( فكان أثر العامل النحوي أشدَّ ظهورًا في تعريف القدماء للإعراب.)٤ .

تجسدت نظرية العامل في كون ( كل أثر لا بُدَّ له من مؤثر، وكل فعل لا بُدَّ له من فاعل، وكل معلول لا بُدَّ له من علة.)٥

اتفقت الدراسات الأولى جميعًا على وجود العامل النحوي، ومع الاتفاق وُجِدَ الاختلاف، ولا سيّما بين البصريين والكوفيين في تحديد العوامل، أ لفظية هي أم معنوية؟٦ فانقسم العامل عندهم إلى لفظي ومعنوي؛ لتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام وانتظامه تقديمًا وتأخيرًا، حذفًا وذكرًا، وقد أحصاها الجرجاني في كتابه ( شرح العوامل المئة) فالمعنوية عاملان اثنان، واللفظية ثمانية وتسعون عاملًا٧، ثم توالت الدراسات قديمًا حتى العصر الحديث وفيه ظهرت اتجاهات معارضة رافضة لوجود العامل في النحو، ففي القديم تمثلت بثورة ابن مضاء القرطبي في كتابه ( الرد على النحاة) وقد جرّد النحو من العوامل وجعل العامل الوحيد الذي يؤثر في الكلام فيرفعه وينصبه ويجره ويجزمه هو المتكلم نفسه، قال : ( أما في الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذي يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبر عما في نفسه من معانٍ.)٨.

أما في العصر الحديث فتمثلت في دعوة أصحاب المجمع في القاهرة، وهي دعوة ابن مضاء ذاتها، وأبرزهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه ( إحياء النحو)، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه ( في النحو العربي نقد وتوجيه) وآخرون وهم كُثُر.

رفض الدكتور المخزومي العمل والعامل رفضًا قاطعًا، إذ كان يعد ذلك من الشوائب التي علقت بالنحو، فلا بُدَّ من إزالتها، فقد أسقطت النحو ووجَّهته الوجهة الخاطئة، قائلًا: (يجب أن نعمل على إزالة كل ما علق بالنحو من شوائبَ ناء بها النحو، وناء بها الدارسون، وعلى محو كل أثر للمنهج الخطأ الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو.)٩ ، وقد اتخذ الدكتور المخزومي الخليل بن أحمد الفراهيدي، والفراء مثالًا ممّن لم يصدر عنهم القول بالعامل ( ومن كان من مستواهما وطبقتهما، مستهدين بما سمعوا، أو قرأوا، أو رووا من نصوص وما فهموا من أساليب عاصروها ولابسوها، ومما تركوا لنا من مواد صالحة لبناء نحو جديد لا نحسُّ فيه بأثر لعامل.)١٠ ، وبعد أن أكد عدم قولهما بالعامل، ذهب إلى أنهما قالا ولم يلتزماه كالتزام المتأخرين، فقال : ( وأرى أن عمل الفراء هنا يشبه ما انتهى إليه الخليل في نصب المستثنى بإلا، وليس في كلامه هنا، كما ليس في كلام الخليل هناك ما يدل على أنهما كانا يقولان بالعامل الذي قال به المتأخرون، أو يلتزمان به، كما التزم به المتأخرون.)١١

وبعد أن تفحَّصت كتاب الخليل (الجمل في النحو)، وكتاب الفراء (معاني القرآن)، وجدت فيه ما يُثبت قولهما بالعامل، وإليك بعض من هذه الشواهد القائلة بالعوامل اللفظية والمعنوية:

١ _ في كتاب الخليل (الجمل في النحو) يجعل (حتى) سببًا في نصب الفعل المضارع كقوله: ( النصب بحتى وأخواتها قولهم : لا أبرح حتى تخرجَ ولا أذهب حتى تقدِمَ ولن أخرج حتى تأتينا، نُصبت تخرج، وتأتينا، وتقدم بحتى .)١٢ .

٢ _ قدَّر الخليل محذوفًا وهو العامل في نصب المفاعيل، في مواضع كثيرة في الكتاب، منها:

- قال الخليل: ( والنصب من التحذير... : قال الله عزَّ وجلَّ [فقال لهم رسول الله ناقةَ الله وسقياها] ومعناه، احذروا ناقة الله أن تمسوها بسوء.)١٣ فالناصب ل(ناقة) هو الفعل المضمر (احذروا)، كما وجدت في كتابه أيضًا شواهد كانت قد أثرت بها عوامل معنوية (الابتداء) كقوله:( حسبُ زيد و عمرو درهمان) و(حسبُ عبد الله وأخيك ثوبان)، رُفِعت (حسبُ) على الابتداء وثوبان خبر الابتداء...)١٤ .

أما الفراء في كتابه (معاني القرآن) فكانت آثار العامل شاخصة فيه، ومنه العامل في نصب الحال وذلك قوله: ( وكذلك قول الله (( فإن خفتم فرجالًا))... ألا ترى أن المعنى : إن خفتم أن تصلُّوا قيامًا فصلُّوا رجالًا أو ركبانًا... فنُصبا لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرًا.)١٥ .

والفراء كالخليل ظهرت عنده عوامل معنوية أيضًا، ومنها (الابتداء) قال: ( وكل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل يُنصب على الحال الذي ليس بشرط، ففيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاتصال بما قبله.)١٦ ، وهذا ما يُثبت جذور العمل والعامل في النحو وما جاء به المتأخرون فهو من قبيل التفصيل وترتيب المنهج النحوي للقارئ لا شيء غيره، فالعامل موجود عند أقدم علماء النحو ممن أبعدَ المخزومي عنهما القول بالعامل وهما الخليل والفراء.

**٢ – إلغاء العلل النحوية :**

إن المراد من العلة النحوية ( الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم.)١٧ ، وقد شغلت النحاة كثيرًا وأعملوا فيها فكرهم ونظرهم؛ ليطمئنوا إلى سلامة المسألة النحوية التي قالوا فيها١٨.

نشأت العلة النحوية مع نشأة قواعد اللغة العربية حيثُ عُدَّت منطلقًا واحدًا؛ لأن ( العلة النحوية كانت فطرية في نفس العربي شأنها في ذلك شأن لغته التي كان يتكلم بها بالسليقة العربية من غير تعمُّل أو تكلُّف.)١٩ ، وكان السبب في ظهورها طبيعة النحو الاجتهادية مما أدى إلى ظهور الخلاف بين النحاة حول العلل التي عللوا بها مظهر كلامهم، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونائب الفاعل، ورفع المبتدأ والخبر وغيرها٢٠. .

جعل الزجاجي العلل في النحو ثلاثة أضرب، قال: ( وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.)٢١ .

أراد بالتعليمية، تلك التي استُنبِطت من تعلم كلام العرب، فعن طريق ما سُمِع من كلامها قِيْسَ عليه نظيره ( وهي من تيسير النحو لأنها ترمي إلى تعليم الدارسين دون التباس وإبهام)٢٢ ، وأراد بالقياسية، المضارعة في العمل فكما تعدى الفعل إلى نصب مفعوله نصبت إنَّ وأخواتها الاسم بعدها في قولنا: إن زيدًا قائم، فإنَّ أشبهت الفعل في معناها وفي عملها فحُمِلَت عليه فأعملت إعماله، أما الجدلية النظرية، فهي الإجابات المتعددة للأسئلة المطروحة حول الظاهرة النحوية٢٣، ومثالها مشابهة إن وأخواتها الأفعال فيُقال: ( من أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أ بالماضية أم بالمستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله...)٢٤ ، وعلى اساس ذلك التكلُّف بُنيت دعوة الدكتور مهدي المخزومي على إلغاء نظرية العامل، والعلل والاكتفاء بمعنى ما جاء من كلام العرب٢٥ دون تقديم أسباب توضح المظهر الذي ظهرت به الجملة، وقد نفى صلاحية النحوي أن يبني ما يلاحظه على الجملة وأوضاعها على حكم من أحكام العقل والفلسفة( فإذا قال النحوي مثلًا : إن الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واعٍ، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب، وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل.)٢٦، وقد أكد ذلك أستاذه مصطفى السقا في تصديره كتاب المخزومي قائلًا: ( وخرج من تلك الدراسة بملاحظات وآراء قيمة وهداه البحث العلمي الدقيق إلى أن كثيرًا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلها على أساس لغوي خالص لا أثر للتكلف فيه، ولا ضرورة إلى التماس

علة فلسفية له٢٧. ، وبعد أن أنعمنا النظر في كتابه وجدناه يعلل وقوع المسألة النحوية كثيرًا ومن هذه التعليلات حديثه عن المرفوعات قال : ( وأما المرفوعات تبعًا فموضوعات :

١ _ خبر المبتدأ: نحو ( أخوك) في قولنا : خالد أخوك، و(قائم) في قولنا : بكر قائم، ولم يكن ليكون مرفوعًا إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ.)٢٨ ، فالمخزومي كغيره من النحاة عندما يقدم شيئًا يقرنه بعلة جعلته يظهر ذلك المظهر.

**٣ – الاشتقاق :**

يتحد مفهوم الاشتقاق في اللغة والاصطلاح فكلاهما يصبان في الأخذ والانتزاع، أما الأخذ فقد وجدته في حديث الخليل في العين قائلًا: ( والاشتقاق : الأخذ في الكلام. [والاشتقاق في] الخصومات مع ترك القصد... )٢٩ ، والانتزاع وجدته عند الجرجاني في تعريفاته قائلًا : ( نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة.)٣٠، وهذا يعني أن الأخذ تجسد في الأمور المعنوية والمادية، والانتزاع تجسد في حركة أحرف اللفظ ودورانه مع المحافظة على الأصل.

أما الخلاف بين مذهبي النحاة ( البصري والكوفي) حول مسألة أصل الاشتقاق أ هو الفعل أم المصدر؟ فقد فصلته في الفصل الثالث من الرسالة؛ لأنني أحوج إليه من وجوده في هذا الموضع.

هناك إيماءات تشير إلى ترجيح الدكتور المخزومي رأي أصحاب الدراسات الحديثة المقارنة القائل بأصل الاشتقاق _الذي هو الرأي الكوفي ذاته_ على الرأي البصري وذلك بأن الفعل هو أصل الاشتقاق٣١ وليس المصدر _كما ذهب إليه البصريون٣٢ _وقد أكد صحة هذا الرأي بتعليلاته لآراء المحدثين الذين يرون أن الفعل هو الأصل في الاشتقاق، وأما وجود بعض الأفعال التي ترجع إلى أصل جامد فهو قليل ونادر ( كَرَأَسَ المأخوذ من ( الرأس)، ( كَبَدَه) إذا أصاب كبده، المأخوذ من ( الكبد).)٣٣ فقال موافقًا لهم: ( أقول لن يضير هذا الرأي هذه الملاحظة؛ لأن جمهرة الأسماء في العربية لها طابع فعلي)٣٤، ثم استند في تعليله إلى تعليل ولغنسون قائلًا : ( لأن العقلية الفعلية كانت قد سادت على اللغات السامية، أي إن لأغلب الكلمات في الساميات مظهرًا فعليًا.)٣٥ ، ثم قال (على ما يتضح من كلام الدكتور ولغنسون المثبت في كتابه.)٣٦ ، هذا إثبات للترجيح، وبعد ذلك قدَّم تعليلًا آخر للرأي نفسه قال : وإن ( اشتقاق بعض الأفعال من بعض الأسماء الجامدة لا يعني أن الكثرة الكاثرة منها مشتقة من الأسماء الجامدة، يضاف إلى ذلك أن التمثيل برَأَسَ، وكَبَدَ، وهما مشتقان من الرأس والكبد لا يثبت صحة الزعم بأن المصدر هو أصل المشتقات؛ لأن المسألة المبحوث فيها إنما تتعلق بكون أحداث الأسماء على حد تعبير سيبويه أصلًا للمشتقات كالذهاب والإياب، والقعود والجلوس، وغيرها ومثل هذه الأسماء لا يصح أن تكون مصدر المشتقات ومنها الأفعال كما يزعم البصريون.)٣٧ .

كانت ثقته بأصحاب الدراسات المقارنة كبيرة؛ لأنهم تيسر لهم الوقوف على (معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة.)٣٨ ، وكونهم (مستأنسين بنتائج الدرس اللغوي المقارن.)٣٩ ، لكننا وجدناه في موضع آخر يشكك في نتائج دراسات المحدثين بقوله : (كما يعسر البت في أصل المشتقات يعسر البت في أصل الأفعال أيضًا وكل ما انتهى إليه الدارسون المحدثون فهو محض افتراضات استعانوا في إثباتها ببعض القرائن من هنا وهناك.)٤٠ ، وقوله بعد أن رجَّح الرأي الكوفي في أصل الاشتقاق وأكد صحته عن طريق دراسات مقارنة حديثة : (ومن العسير جدًّا أن نظفر بالدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين على الآخر؛ لأن ذلك يستلزم الإلمام الكافي

بتاريخ الفعل في لغة من اللغات أو بتاريخه في العربية.)٤١ ، فقد نفى عنهم معرفتهم بتاريخ اللغات على الرغم من دراساتهم المقارنة، فالتناقض حصل في ترجيح رأيهم اعتمادًا على دراساتهم الجامعة بين العربية والساميات ثم التشكيك بتلك الدراسات.

**٤ – الأدوات ومعانيها :**

للأدوات وظيفة ازدواجية _في النحو العربي_ هما ( الوظيفة النحوية التي تجلب الحركة أو تلغيها لما يقع بعدها من كلمات، والوظيفة الدلالية التي تعتبر قرينة الأسلوب.)٤٢ .

فالأدوات كلمات تربط بين أجزاء الكلام وتكون حاملة معها الدلالة ولكنها ليست فيها وإنما تُضيف معناها إلى الكلام الذي ترتبط به، مثل سين الاستقبال، و (ال) التعريف، وغيرها٤٣. ، ولا تقتصر الأدوات على الحروف وإنما تتسع لتشمل الأفعال والأسماء، فمثال الأفعال ( ليس وأخواتها وما شابهها)، ومثال الاسماء( غير وسوى وما شابهها)، فضلًا عن الوظيفتين للأدوات هناك وظائف أخرى تتصف بها تلك الادوات هي٤٤:

١ – إنشاء الأسلوب، وذلك في الربط بين الأسماء والافعال والجمل.

٢ – إحكام دلالة الجملة.

٣ – إتمام فائدة الجملة لكي يتطابق الكلام ومقتضى الحال.

فحمل الأدوات للمعاني كان السبب في وقوف الدكتور مهدي المخزومي ضد مسألة جمع الأدوات بأدنى مستوى مشاركة بينها، وهي فكرة العمل عند القدماء والمتأخرين، وذلك في جمع ( كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وغيرها) بسبب مشابهتها بعضها مع بعض في العمل ، أي فيما تدخل عليه وتؤثر فيه، إلا أن رفضه هذا لم نجده مجسدًا عنده في كتابه، فهو كذلك جمع أدوات لها معانٍ ثانوية _إلى جانب دلالتها الحقيقية _ مع أدوات تؤدي المعنى أصالة، فكان قد جمع ( هل) التي تؤدي _إلى جانب دلالة الاستفهام_ معنى النفي مع أدوات النفي أصالة وذلك بقوله : ( ويؤدي النفي في العربية أدوات : ١. بعضه مفرد وهو : لا، ما، إن، هل)٤٥ ، وفي الوقت نفسه كتب في أسلوب الاستفهام أن أصل أدوات الاستفهام هي (هل، والهمزة)، والأخرى كنايات يُستفهم بها عند توظيفها في جملة٤٦ ، وذكر أن (هل) يُستفهم بها أصالة٤٧ ، وقد تخرج لمعانٍ أخرى إلى جانب الاستفهام، هي (النفي، والتحقيق)٤٨ ، وقال سابقًا في رفضه العامل : ( وكان النحاة في إقبالهم على ما للأدوات من عمل يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين ويجمعونها على صعيد واحد.)٤٩ .

إن المخزومي كذلك فعل كما فعل السابقون له، إذ خلط أدوات ثنائية الدلالة (رئيسة وفرعية) مثل (هل) مع أدوات ذات دلالة رئيسة فقط وهي (لا، وما)، ولكن الفرق بينه وبين القدماء أنهم خلطوا على مستوى المشابهة في العمل، غير أنه خلط على مستوى المعنى.

**٥ – عمل (إنَّ) :**

حدَّها سيبويه بعنوان باب من أبوابه قائلًا : ( هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده.)٥٠ وهي ( إنَّ، وأنَّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأنَّ٥١ وعملها عمل الفعل في النصب والرفع للأسماء، وهي بمنزلة الأفعال في معناها وليست بأفعال، فتدخل على المبتدأ فتنصبه فيكون اسمًا لها، وترفع الخبر فيكون خبرًا لها، وقد شُبِّه اسمها بالمفعول وخبرها بالفاعل، كقولنا: إن زيدًا قائمٌ.

ذهب المخزومي إلى عدم إعمال (إنّ)، وأنّ ما بعدها حقه الرفع؛ لأنه مسند إليه، قال: ( وما يبدو لي من الوقوف على أقوال القدماء ومن الأمثلة التي وردت في الصحيح من كلام العرب، مما أثبته، ومن غيره :أن (إن) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وحق الاسم بعدها أن يرتفع؛ لأنه مسند إليه ولهذا جاء الاسم رفعًا في قوله تعالى : (( إن هذان لساحران)).)٥٢ ولأنه بمنزلة المركب بدليل قوله: ( أن الاسم إذا فُصل عن ( إن) جاز ارتفاعه)٥٣، في موضع آخر يعلل سبب نصب الاسم بعد (إن) مشابهتها الفعل، وهو التعليل الذي ذهب إليه النحاة القدماء، وذكره ابن الأنباري في كتابه، إذ عزوا النصب بعدها إلى أنها تعمل عمل الفعل لمشابهتها إياه من خمسة وجوه٥٤:

- مبنية على الفتح كالفعل .
- ثلاثة أحرف كعدد أحرف الفعل.
- ملازمتها الاسماء كما يلزم الفعل الاسم.
- قبولها نون الوقاية كالاسم.
- تحمل معنى كالاسم.

إن التناقض يكمن في عدم إثبات رأيه، فتارةً يبعدها عن العمل وتارةً أخرى يعزو نصبها الاسم إلى العمل الذي وافق فيه القدماء؛ لأن تعليلات القدماء هذه كانت لدافع عملها فيما بعدها وهو (نصب الاسم الواقع بعدها.).

**٦ – لات :**

( وقف أهل العربية على حقيقة (لات) في تكوينها وعملها.)٥٥ فهي حرف نفي مركب من (لا) النافية وتاء للتأنيث كما أُتِتَثْ ( ثُمَّت، ورُبَّت)٥٦ .

قيل إن ( لات أصلها ليس، قُلِبَت ياؤها ألفًا وأُبدِلَت سينها تاءً كراهةً أن تلتبس بحرف التمني ويقويه.)٥٧ ، وقيل إنها قُرِئت بتثليث التاء، لاتَ ولاتُ، ولاتِ٥٨.

جزم المخزومي أن أداة النفي (لات) لم يعرض لها النحاة القدماء أصلًا ولا معنى قائلًا: ( لات: هي كلمة مركبة من (لا و أيت) ولم يقل أحد من النحاة بذلك، وهي مثل (ليس) بناءً ودلالة.)٥٩ ، ولكن لو عدنا إلى موضع آخر من كتابه نراه يعترف بقول الفراء في (لات) قائلًا: ( ولدينا من كلام الفراء ما يُشعر بأنه كان لا يفرق بين (لات وليس) من دلالة كل منهما على نفي الوجود فقد فسَّر قوله تعالى : (( فنادوا ولات حين مناص)) بقوله : ليس بحين فرار)٦٠ .

فمعنى (لات) كمعنى (ليس)، ومعنى ليس نفي الوجود (لا وُجْد)٦١، فكلاهما معناهما واحد؛ لأن (لات) تعني ( لا يُوجد)٦٢ .

أما تركيب (لات) من (لا وأيت) التي فصلها المخزومي فهو مشتق من كلام الفراء في تفسير الآية السابقة من أن (لات هي ليس)، وتركيب ليس ( لا أيس) كما ذكرها الخليل والفراء ونقله عنهما المخزومي، فقال الخليل : ( وأصله : لا أيس، فطُرحت الهمزة وأُلزقت اللام بالياء)٦٣ .

أما الفراء فقال : ( أصل ليس لا أيس ودليل ذلك قول العرب، ائتني من حيث أيس وليس، وجيء به من أيس وليس، أي من حيث هو ليس هو.)٦٤ .

إن اعتراف المخزومي بقول الفراء بمعنى (لات) هو معنى (ليس) وتفصيلهم ل(ليس) من (لا أيس) وتفصيل المخزومي ل(لات) من (لا وأيت) هو الذي قادنا إلى تحديد موطن التناقض، وذلك عندما جزم عدم قول النحاة لمعناها وأصلها، فمجرد إشارتهم إلى أنها مثل (ليس) في التفسير القرآني يكفي القول بأنهم عرضوا لها وكانوا على علمٍ بها معنىً وتركيبًا.

٦- أقسام الفعل :

إن التقسيم النحوي الشائع للأفعال مُنذُ ظهور النحو ولا سيّما في كتاب سيبويه، ثلاثة أقسام٦٥ :

١ – الفعل الماضي.

٢ – الفعل المضارع.

٣ – فعل الأمر.

إن هذا التقسيم هو الذي درج عليه النحاة ولا سيّما نحاة البصرة، غير أن نحاة الكوفة وافقوهم في قسمين فقط هما ( الماضي، والمضارع)، ولم يجدوا لفعل الأمر ما يُعين على جعله قسمًا ثالثًا للماضي والمضارع؛ لأنهم رأوا أن أصله مضارع فيه لام الأمر ( ليفعل، لتفعل) ولما استثقلوا اللام حذفوها مع حرف المضارع للتخفيف٦٦، ولكنهم جعلوا القسم الثالث في الأفعال هو صيغة ( فاعل)، ويُسمَّى عندهم ( الفعل الدائم) بشرط أن يدل على الماضي أو المضارع.

إذن( أقسامه عند الكوفيين ثلاثة أيضًا، هي:

١ – الفعل الماضي.

٢ – الفعل المضارع.

٣ – الفعل الدائم.)٦٧

أيَّد الدكتور المخزومي الكوفيين في تقسيم الفعل إلى ( ماضٍ، ومضارع، ودائم) وصيغة الدائم(فاعل) لها دلالتان :

١ – إذا استُعمل وحده مجردًا من الإضافة والتنوين فهو اسم لا يقترن بزمان معين، وعندها يدل على الثبوت والدوام، قال: ( بناء (فاعل) يُراد به الفعل الدائم عند الكوفيين... إنما يدل على الثبوت والدوام إذا استعمل وحده غير متصل بشيء بعده نحو:( خالد قائم).)٦٨ .

٢ _ إذا استُعمل مضافًا أو منونًا دلَّ على الزمان، وكان الزمان من لوازمه، قال : ( إن الدائم، يعني الفعل الدائم، إذا كان مضافًا نحو أنا صائم يوم الخميس، دل على صيام ماضٍ، وإذا كان منونًا نحو : أنا صائم يوم الخميس، دلَّ على توقع صيام في المستقبل.)٦٩ .

وثمة تناقض في كلامه، من أن هذا البناء (في استعمالاته إنما يدل على الثبوت والدوام.)٧٠ ، بمعنى أنه إذا كان اسمًا جامدًا أو فعلًا فدلالته هي الثبوت والدوام، (فما مفهوم الدوام لديه؟ إذ يقول فعل دائم، ثم يقول : إنه إذا دلَّ على الدوام فإنه اسم جامد، فإن كان يقصد أن الفعل الدائم هو ما دلَّ على الدوام فهذا التناقض من ناحيتين :

الأولى : إنه قد ذكر أن الفعل الدائم يدل على الماضي والمستقبل وإن أكثر دلالته على المستقبل.

الثانية: أنه ذكر أن اسم الفاعل إذا دلَّ على الثبوت والدوام فإنه كالاسم الجامد الذي لا يقترن بزمان معين)٧١ ، ثم ناقض نفسه (في موضع آخر من كتابه تحت عنوان : ( الصيغ الزمنية في العربية)، إذ ذكر أول دلالة زمانية للفعل الدائم بقوله: صيغة (فاعل) المجردة من السوابق واللواحق تستعمل للتعبير عن استمرار الحدث نحو : (زيد قائم وعمرو ضاحك)، ولم يُشِر هنا إلى أنه كالاسم الجامد، بل جعل هذا الكلام تحت عنوان : ( الدلالة الزمنية للفعل الدائم) والمثال هو نفسه، فكيف يقول إن (قائم) كالاسم الجامد الذي لا يقترن بزمان، ثم يقول هنا إنه يدل على استمرار الحدث؟).٧٢

٧- أفعال الشروع :

جُمِعَت هذه الافعال في باب من أبواب النحو الذي ضم ثلاثة أقسام كانت قد تشابهت في عملها فيما بعدها، وهذا الباب هو باب أفعال المقاربة، وقد علل الأزهري سبب إدراجها تحت مسمَّى أفعال المقاربة، قال: ( وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة، و كتسميتهم ربيئة القوم عينًا، وحقيقة الأمر أن أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع: أحدها: ما وضع للدلالة _بتثليث الدال_ على قرب الخبر للمسمى باسمها، وهو ثلاثة: كاد وكرب بفتح الراء وكسرها، وأوشك، والثاني: ما وضع للدلالة على رجائه، أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال...وهو ثلاثة أيضًا: عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين... واخلولق بخاء معجمة وقاف، والنوع الثالث : ما وضع للدلالة على الشروع فيه، أي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير، وأنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا، ومنه أنشأ، وأنشى، وطفق... وجعل، و هبَّ، وعلق...)٧٣ .

لم تكن نظرة المخزومي إلى جمع أفعال الشروع تحت مسمى أفعال المقاربة كنظرة الأزهري وتبريره للقدماء لذلك الجمع بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء؛ لأن المخزومي عالجها معالجة نقدية رافضة ونسب هذا الجمع إلى أن ( النحاة قد خلطوا هذه المجموعات الثلاث، وجعلوها بابًا واحدًا، وسموها جميعًا : أفعال المقاربة...)٧٤ ، على الرغم من أن النحاة القدماء قد وضعوا لكل مجموعة من هذه المجموعات معناها الخاص بها كما وضحها الأزهري أعلاه، ولكن الدكتور المخزومي فهم من تلك التسمية أنهم جعلوها كلَّها تدل على المقاربة بدليل قوله: ( وكان ينبغي أن تُعزل هذه المجموعات بعضها عن بعض؛ لأنها تختلف فيما بينها من حيث الدلالة.)٧٥ ..، لذلك رفض المخزومي دلالة أفعال الشروع على المقاربة، وإن الدلالة الحقيقية لها هي توقع وقوع الفعل دون تأكيده قائلًا: إن أفعال الشروع (ليست من أفعال المقاربة أيضًا؛ لأنها لا تدل على مقاربة البتة وكل ما تدل عليه هو : توقع إيقاع الفعل...)٧٦، ولكنه لم يوظف تلك الأفعال بالدلالة الجديدة التي جاء بها، بل يستعملها بدلالة القدماء وهي (الشروع)، أي البدء في تنفيذ الفعل، وقد وجدت هذا التوظيف في موضع سابق لتناوله هذا الموضوع قال فيه متحدثًا عن حقيقة النحو وبداية نشأته واتساعه : ( وطفقوا يدرسون النحو لذاته، لا لأنه عمل من الاعمال القرآنية.) ٧٧، و(طفقوا) هنا أراد بها (شرعوا أو بدأوا) وليس التوقع كما قرر في تجديد دلالة الفعل، ثم يعود ملخصًا الموضوع في نهاية حديثه، أعاد فيه دلالتها على بدء إحداث الفعل، قائلًا : ( وأفعال الشروع إنما تدل على أن الفعل قد بُدئ إحداثه.)٧٨ وهذا هو موضع التناقض.

٨– النائب عن الفاعل:

هو مفعول به في الأصل ( يرتفع حيث يرتفع الفاعل)٧٩ بعد حذف الفاعل، فيأخذ أحكامه كلها فيصير مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدةً بعد أن كان فضلةً، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عنه٨٠.

أما الدكتور المخزومي فلم يسمِّ ذلك نائبًا عن الفاعل، وإنما سمَّاه الفاعل اللغوي؛ تمييزًا له عن الفاعل الحقيقي، قال : ( فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضًا، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل، بل تلبس به تلبسًا، وهو فاعل لغويًّا...)٨١ ، وقد أجمل الدكتور عقيل رحيم من مجموع تعريفات الفاعل تعريفًا قال فيه : ( الفاعل بأن يصح إسناد الفعل إليه)٨٢ فقد جعلوا الفاعل ما أسند إليه بعيدًا عن المعنى، وهذا يعني أن الدكتور المخزومي اختلف عن القدماء في الاسم الواقع بعد الفعل المبني للمجهول تسميةً وإعرابًا، أما موضع التناقض فيتحدد من جانبين :

١ – عندما عرَّف الدكتور المخزومي النائب عن الفاعل قال : ( هو فاعل لم يصدر عنه فعل، بل تلبَّس به تلبُّسًا، وهو فاعل لغويًّا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندًا إليه، وكونه مرفوعًا، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل، وهو فاعل قام بالفعل وتلبَّس به ولم يفعله.)٨٣ ففي تعريفه لنائب الفاعل هذا جعله فاعلًا لغويًّا (نحويًّا) بأنه يملأ موقع الفاعل بعد حذفه فقط، ولكنه في المعنى لم ينُبْ عنه عملًا حقيقةً، فالمخزومي لم يفرق بين الفاعل الذي يتصف بالفعل ولم يقم به، وبين الذي ينوب عنه، وهنا يكمن التناقض في رأيه؛ لأنه نادى بالمعنى ولم يحققه؛ لأن الفاعل لغويًّا يأخذ صفته من الفعل كما في قولنا : ( تجري الأنهار)، فالأنهار اتصفت بالجريان فالمعنى قد تمَّ والسامع قد أدرك.

أما النائب عن الفاعل فلا يأخذ صفته من الفعل، ففي قولنا : (كُسِر الزجاجُ) فالزجاج لم يتصف بالكسر ولم يقتصر عليه كما اقتصرت الأنهار على صفة الجريان، بل تركيز الكلام حول المحذوف الذي كسر الزجاجَ الذي هو الفاعل وبقي الكلام ناقصًا وإن نِيبَ عنه لغةً.، فالمتلقي يشعر بالنقص هنا، ولكن لو عدنا إلى جملة( تجري الأنهار) فيدرك المتلقي تلقائيًّا أن المتكلم يريد إيصال فكرته وهي جريان الأنهار ولا داعي لذكر مَن أجراها؛ لأنه معلوم، فجملة الفاعل اللغوي لا مجال فيها إلى النقص على خلاف جملة الفاعل المحذوف الذي نِيبَ عنه، فالشعور بالنقص يُلحظ من أول وهلة، فالمعنى هو الفيصل بين الموضوعين، وقد عللت الدكتورة زينب السلطاني ذلك التوجه قائلة: ( إن وجود مشتركات تربط بين مصطلح ما مع غيره من المصطلحات _ كأن يكون الاشتراك في الحكم الإعرابي، أو المعنى النحوي وغير ذلك _ مما يفضي إلى قضية توحيد المصطلح، تلك الرغبة التي يسعى إليها جلّ العلماء والدارسين.)٨٤

٢ – وثمة تناقض في الموضع نفسه وهو تعريف النائب عن الفاعل، فيقول: ( وهو فاعل قام بالفعل ولم يفعله.)٨٥، فكيف يقوم بالكسر ولم يكسره؟ في قولنا: (كُسِر الزجاجُ).

٩- الجملة والعبارة :

لم يكن مصطلح العبارة مستعملًا قديمًا فلم نجد عند سيبويه مصطلح الجملة وإنما تركز الكلام عنده على مجموعة الألفاظ بين تحقيق الفائدة وعدمه ،فقد تحدث عن الكلام المستقيم والمحال فقال: ( هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)٨٦ ، فمصطلح الكلام عنده يشمل الجمل المفيدة وغير المفيدة.

أما النحاة بعده فقد اختلفوا في تحديد مفهوم الجملة والكلام، فمنهم مَن لا يرى فرقًا بين الجملة والكلام وهو ابن يعيش، قال: ( إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوعٌ له، ويصدق إطلاقه عليها...)٨٧ ، ومنهم مَن يرى أن الكلام يشترط فيه الإفادة بالقصد بخلاف الجملة التي قد تكون مفيدة وغير مفيدة وهو ابن هشام، قال: ( الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك ( قام زيد)، والمبتدأ وخبره ك ( زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِب اللص، و أ قائم الزيدان، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جملة والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام.) ٨٨ .

أما الدكتور مهدي المخزومي فقد ذهب خلاف ما جاءوا به؛ ففرق بين نوعي الكلام، هما (الجملة والعبارة)، فجعل الجملة : (الصورة الذهنية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع.)٨٩،

وقال : ( والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها.) ٩٠ .

أما العبارة فقد خصَّها بأحد جزأي جملة الشرط قائلًا : ( وليست عبارة الشرط جملة، كما يُراد من الجملة... وإن تألفت في ذاتها من مسند إليه ومسند؛ لأنها_ على حدة _لا تعبر عن فكرة تامة أيضًا.) ٩١، فالعبارة عنده _كما فهمناها منه _لا يحسن السكوت عليها ولم تعبر عن معنى تام ولم تُوصل فكرة تامة البتة، غير أنه في حديثه عن عدم وجود محل للجمل اطلق لفظ عبارة على الجملة المُخبَر بها (الواقعة خبرًا) على الرغم من أن الإخبار أو الخبر هو ما يحسن السكوت عليه_ كما أورده ابن عقيل في شرحه وحدَّه ابن مالك بقوله : (والخبر، الجزء المتم الفائدة)٩٢ ، فقوله في جملة ( محمد أبوه فقيه) : ( يكفي الدارس حين تعترضه جملة كقولنا: محمد أبوه فقيه، أن يقول في إعرابها : إن (محمدًا) مسند إليه أو مبتدأ، وإن عبارة ( أبوه فقيه) حديث عن المسند إليه وإخبار عنه.)٩٣، هنا يكمن التناقض بعدم التزامه التفريق بين الجملة والعبارة؛ فقد أطلق لفظ عبارة على جملة تامة لو قُرِئت أو سُمِعت وحدها لتمَّ المعنى بها وحصل الفهم، فقولنا: (أبوه فقيه) جملة تامة المعنى؛ لأن السامع يُدرك ويعلم عمّن يجري الحديث والإخبار، فلا فرق بين قولنا : أبو زيد فقيه، وقولنا: أبوه فقيه سواء صُرِّح بذكر زيد أم لم يُصرح؛ لأن الحديث جارٍ والفهم تام، فالخبر يفي بما ( هو مطلوب منه في تركيب الجملة) ففي قولنا: محمد يكتب (ف( يكتب) جملة ويصح أن يخبر بها.)٩٤.

ولم يقتصر التناقض على المسائل النحوية وإنما توسع لتشمل آراؤه عمل النحاة. فقد قال في معرض حديثه عن وظيفة النحوي المُيسِّر : ( ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللغات أن

يفرض على المتكلمين قاعدة أو يُخطِّئ لهم أسلوبًا...)٩٥ ، في حين نجده في مواضع شتّى من كتابه عند نقده ومناقشته آراء النحاة في مسألة ما يتهم ويصف النحويين بالخطأ، ومنها :

قال : ( بما اضطرهم المنهج الخطأ إلى تضييعه.)٩٦. أي إلى تضييع النحو، وقال: ( إلا أنه كان على خطأ في اجتهاده كما أخطأ شيوخه وأصحابه.)٩٧، وقال: ( ولأنها سُميت بلام الابتداء خطأ.)٩٨ ،وقال: ( وقد وهم الكوفيون إذ قالوا بإعراب (افعل)، كما وهموا ووهم البصريون إذ قالوا بإعراب (يفعل).)٩٩ ، وقال: ( يجب أن نعمل على محو كل أثر للمنهج الخطأ الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو.)١٠٠ .فوظيفة النحوي التي حددها الدكتور المخزومي في معالجة ما تقرر قديمًا في النحو لم نجدها عنده بوصفه نحويًّا معالجًا مجددًا، فدعوته إلى عدم التخطئة وفرض القواعد التي نادى بها، تجسدت في كتابه بمواضع كثيرة أدرجنا بعضًا منها.

**الخاتمة:**

ومن خلال عرض تلك المسائل يمكننا استنتاج أهم النتائج من المسائل التي جاء بها المخزومي وكان هدفه منها تيسير النحو وتبسيطه مع تخفيف كاهل الطلبة، إلا أن هدفه لم يتحقق لأنه ناقض أراءه وتوجهاته:

١ – إلغاء وجود العامل النحوي وأثره في رفع ونصب وجر الكلام، إذ عدَّها من الشوائب؛ لأن المتكلم نفسه هو العامل والمؤثر فقط، وقد استند في إثبات هذا إلى الخليل والفراء وهما اللذان قالا بالعوامل.

٢ – إلغاء العلل النحوية، ولا ضرورة لتعليل مظهر الكلام الذي ظهر فيه والاكتفاء بالمعنى الذي جاء به كلام العرب، والحقيقة أنه علل لمواضع نحوية كثيرة.

٣ – يثق ويرجح ويعتمد على نتائج أصحاب الدراسات الحديثة المقارنة، ثم يتراجع ويشكك في صحتها.

٤ – رفض جمع الأدوات ذات المعاني المزدوجة( الرئيسة والثانوية) مع الأدوات ذات المعنى الواحد( الرئيس)، ولكنه جمع أدوات ثنائية المعنى مع أحادية المعنى.

٥ – رفض إعمال إن فيما بعدها، وكتابه مستقيم نحويًّا في التعبير وظهر فيه إعمال إن.

٦ – جزم عدم قول النحاة في تركيب (لات)، ثم يستشهد للفراء ورأيه في (لات).

٧ – جعل القسم الثالث للأفعال الفعل الدائم (فاعل) إلا أنه يقرر فعليته بشروط.

٨ – نفى عن الأمر فعليته، وقد ناقض رأيه في عدِّه أسماء الأفعال الدالة على الأمر أفعالًا حقيقية لأنها دالة على الحدث والزمن.

٩ – جعل دلالة أفعال الشروع هي التوقع في وقوع الحدث، ثم استعملها في كتابه دالة على البدء في الحدث.

١٠ – رفض وجود مصطلح أسماء الأفعال لأنها أفعال حقيقية، وما وُجِد فيها من علامات الاسماء فهي ليست كذلك، فالتنوين الذي فيها ليس تنوين التنكير وإنما هو تنوين تكثير البناء الثنائي، إلا أن من أسماء الأفعال ثلاثية منونة لا تحتاج إلى تكثير.

١١ – نادى بوجوب تحقيق المعنى في الكلام، ولكنه جمع موضوعين لا يجتمعان لأن معناهما ليس واحدًا، وهما (الفاعل والنائب عن الفاعل).

١٢ – رفض تسمية المنصوبات بالفضلات؛ واستبدلها بمصطلح (متعلقات الفعل)، غير أن هذا المصطلح يشير إلى أثر العامل.

١٣ – قرر فشل النحاة القدماء في تطبيقهم أقسام الفعل على أقسام الزمان، وفضل عليهم استعمال الإنكليزية في التطبيق، إلا أنه أنصف العربية بتقريره أن عمل النحاة في الإجمال يعود إلى بداية النشأة كالإنكليزية التي بدأت بالإجمال ثم التفصيل.

١٤ – أخرج المنسوق من التوابع، ثم جعل جملة من الجمل لا محل لها من الإعراب لأنها تابعة ومنسوقة على جملة لا محل لها من الإعراب.

١٥ – فرق بين الجملة والعبارة، إلا أنه أطلق لفظ عبارة على جمل تامة المعنى.

**المصادر والمراجع**


١ – ينظر: نظريتي العامل النحوي والنظم في ميزان النقد العلمي، بودانة طه الأمين، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة دراسات لسانية، مجلد (٢)، العدد (٨)،٢١٥.

٢ – المصدر نفسه، ٢١٩.

٣ – ينظر : إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠١٤، ١٩٤.

٤ – البناء الوظيفي للضمائر في النحو العربي، أ. م. د. عبد الرحمن عزيز مصطفى و أ. م. د. شيماء رشيد محمد، جامعة بغداد، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٦١)، العدد (٣)،٢٠٢٢، ١٢٧.

٥ – إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ١٩٥.

٦ – ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٣، ٧٢–٧٣.

٧ – ينظر: شرح العوامل المئة، الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني، مكتبة البشرى، ط ١، ٢٠٠٨، ٣–٢٩.

٨ – الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٤٧، ٤٦.

٩ – في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط ١، ١٩٦٤، ١٦٣.

١٠ – المصدر نفسه، ١٦٣.

١١ – المصدر نفسه، ٨٣.

١٢ – الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٩٩٥، ٧٦–٧٧.

١٣ – المصدر نفسه، ٨٣.

١٤– المصدر نفسه، ١١٦.

١٥ – معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، ١٤٢/١.

١٦ – المصدر نفسه، ١٩٣/١.

١٧ – أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، د. ط، د. ت، ٩/٢.

١٨ – المصدر نفسه، ١٠/٢.

١٩ – المصدر نفسه، ١١/٢.

٢٠ – ينظر : أثر العلل النحوية في المسائل الخلافية في النحو العربي، صدام ممدوح الرفوع، أطروحة دكتوراه، إشراف د. سيف الدين الفقراء، جامعة مؤتة، ٢٠١٨، ٨.

٢١ – الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٩٨٦، ٦٥.

٢٢ – الدكتور عبد الستار الجواري بين التيسير والتجديد، د. إيناس عبد المجيد لطيف، مجلة الآداب، ملحق العدد (١٤٠)، ٢٠٢٢، ٣٥.

٢٣ – ينظر: الإيضاح في علل النحو، ٦٥.

٢٤ – المصدر نفسه، ٦٥.

٢٥ – ينظر: أثر دعوة ابن مضاء في مهدي المخزومي، د. سيدي محمد بن كعبة، مجلة جسور المعرفة، مجلد(٥)، العدد(١)، ٢٠١٩، ٧.

٢٦ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٩.

٢٧ – ينظر : المصدر نفسه، ٩.

٢٨ – المصدر نفسه، ٧٣.

٢٩ – العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت، ٨/٥.

٣٠ – التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ١، ١٩٨٣، ٢٧.

٣١ – ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٠٤.

٣٢ – ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨، ١/ ١٢.

٣٣ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٠٥.

٣٤ – المصدر نفسه، ١٠٥.

٣٥ – تاريخ اللغات السامية، ولغنسون، مصر، ط ١، ١٩٢٩، ١٤.

٣٦ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٠٥.

٣٧ – المصدر نفسه، ١٠٥.

٣٨ و ٣٩ – المصدر نفسه، ١٠٤.

٤٠ – المصدر نفسه، ١٠٧.

٤١ – المصدر نفسه، ١٠٦.

٤٢ – الأدوات النحوية _ بنيتها ووظيفتها_، أ. د. محمد خان، مجلة كلية الآداب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، جانفي، ٢٠٠٩، ٢.

٤٣ – نظر : المصدر نفسه، ٢.

٤٤ – ينظر: المصدر نفسه، ٣.

٤٥ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٤٧.

٤٦ – ينظر: المصدر نفسه، ٢٦٥–٢٧٠.

٤٧ – ينظر: المصدر نفسه، ٢٧٤.

٤٨ – المصدر نفسه، ٢٦٩.

٤٩ – المصدر نفسه، ٢٣٢.

٥٠ – الكتاب، ١٣١/٢.

٥١ – المصدر نفسه، ١٣١/٢.

٥٢ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ٨٧.

٥٣ – المصدر نفسه، ٨٧.

٥٤ – ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٩٩٩، ١٢٢.

٥٥ –، (لات) بين الحرفية والفعلية عند أبي حيان الأندلسي، م. ناهدة غازي علوان ، جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الصرفة، ابن الهيثم، مجلة الأستاذ، العدد( ٢٢٥) ا، المجلد الأول، ٢٠١٨، ١٨٢.

٥٦ – ينظر: كتاب الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المالكي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ١، ١٩٩٢، ٤٨٥.

٥٧ – المصدر نفسه، ٤٨٥.

٥٨ – ينظر: المصدر نفسه، ٤٨٩.

٥٩ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٦٠.

٦٠ – المصدر نفسه، ٢٦٣.

٦١ – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٤، ٦/ ٢٠.

٦٢ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٦٢.

٦٣ – لسان العرب، ٢١١/٦.

٦٤ – المصدر نفسه، ٢١٢/٦.

٦٥ – ينظر: الكتاب، ١٢/١.

٦٦ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري، دار الفكر، د. ط، د. ت، ٥٢٤/٢–٥٢٨.

٦٧ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ١١٥.

٦٨ و٦٩ و٧٠– المصدر نفسه، ١٢٥.

٧١ – مناقشة الدكتور مهدي المخزومي في آرائه النحوية المتعلقة بالأفعال الواردة في كتابه( في النحو العربي نقد وتوجيه)، د. عبد الكريم مصلح أحمد البحلة، كلية الآداب، جامعة ذمار، مجلة جسور المعرفة، المجلد(٤)، العدد( ١٦)، ٢٠١٨، ١٧.

٧٢ – المصدر نفسه، ١٧.

٧٣ – شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٠٠، ٢٧٧/١.

٧٤ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٥.

٧٥ – المصدر نفسه، ١٨٥.

٧٦– المصدر نفسه، ١٨٦.

٧٧– المصدر نفسه، ١٣.

٧٨– المصدر نفسه، ١٨٨.

٧٩– اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، د. ت، ٣٣.

٨٠ – ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣، ١٨٨.

٨١– في النحو العربي نقد وتوجيه، ٤٦.

٨٢ – الدور في الحدود النحوية، د. عقيل رحيم علي، جامعة بغداد، كلية الآداب، مجلة كلية الآداب، العدد (٩٦)، ٢١٣.

٨٣–في النحو العربي نقد وتوجيه ، ٤٥–٤٦.

٨٤– د. زينب السلطاني، إشكاليات مصطلح الفاعل بين القديم والحديث، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ( ٢٦)، العدد ( ١)، ٢٠١٥، ٨٤.

٨٥– في النحو العربي نقد وتوجيه ، ٤٥ – ٤٦

٨٦– الكتاب ، ١ /٢٥

٨٧_شرح المفصل للزمخشري، ٧٥/١.

٨٨– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤٩٠.

٨٩– في النحو العربي نقد وتوجيه، ٣١.

٩٠– المصدر نفسه، ٣١.

٩١– المصدر نفسه، ٢٨٤.

٩٢– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٠١/١.

٩٣ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ٣٨

٩٤_مصطلحات نحوية تحت المجهر النقدي، د. عماد يونس لافي العاني، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٢٨)، العدد (١)، ٢٠١٧، ١١٥.

٩٥– في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٩.

٩٦– المصدر نفسه، ٣٨.

٩٧– المصدر نفسه، ٥٤.

٩٨– المصدر نفسه، ١٣٥.

٩٩– المصدر نفسه، ١٣٩.

١٠٠– المصدر نفسه، ١٦٣.

Sources and references

See: Theory of the Grammatical Factor and Systems in the Balance of Scientific Criticism, Bodana Taha Al-Amin, University of Laghouat, Algeria, Journal of .Linguistic Studies, Volume (2), No. (8), 215

.The same source, 219

See: Problems of Reading and Mechanisms of Interpretation, Nasr Hamed Abu Zaid, .Arab Cultural Center, Casablanca, 1st edition, 2014, 194

Functional construction of pronouns in Arabic grammar, prof. M. Dr.. Abdul Rahman Aziz Mustafa and a. M. Dr.. Shaima Rashid Muhammad, University of Baghdad, Al-Ustad Journal for Humanities and Social Sciences, Volume (61), Issue .(3), 2022, 127

.Problems of reading and mechanisms of interpretation, 195

Consider: the problem of the grammatical factor and the theory of necessity, d. .Fakhr al-Din Qabawa, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 2003, 72-73

See: Explanation of the Hundred Factors, Sheikh Imam Abd al-Qaher al-Jurjani, Al- .Bushra Library, 1st Edition, 2008, 3-29

See: The Response to the Grammarians, Ibn Mudha' Al-Qurtubi, investigation by .Dr. Shawqi Dhaif, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1st edition, 1947, 46

In Arabic grammar, criticism and guidance, d. Mahdi Al-Makhzoumi, Modern Library .Publications, Saida - Beirut, 1st edition, 1964, 163

.The same source, 163

.Ibid., 83

Sentences in Grammar, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, investigation by Dr. Fakhr .al-Din Qabawa, vol. 5, 1995, 76-77

.Ibid., 83

.The same source, 116

The Meanings of the Qur'an, Al-Farra, investigated by Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdel-Fattah Ismail Al-Shalabi, Dar Al-Masria for .Authoring and Translation, Egypt, 1st edition, 1/142

.The same source, 1/193

Fundamentals of Syntax, Al-Madinah International University Curricula, Al-Madinah .International University, Dr. i, d. T, 2/9

.The same source, 2/10

.The same source, 2/11

The Impact of Grammatical Illnesses on Controversial Issues in Arabic Grammar, Saddam Mamdouh Al-Rufu', PhD thesis, supervised by Dr. Saif Al-Din Al-Fuqara, .Mutah University, 2018, 8

Clarification in the ills of grammar, Abu Al-Qasim Al-Zajaji, investigation by Dr. .Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafees, Beirut, 5th edition, 1986, 65

Dr. Abd al-Sattar al-Jawari, between facilitation and renewal, d. Enas Abdel .Majeed Latif, Journal of Arts, Supplement to Issue (140), 2022, 35

.See: Clarification in the ills of syntax, 65

.Ibid., 65

See: The Impact of Ibn Mudha'a's Call on Mahdi Al-Makhzoumi, d. Sidi Muhammad bin Kaaba, Bridges of Knowledge Journal, Volume (5), Issue (1), 2019, .7

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 19

.Same source, 9

.Ibid., 73

Al-Ain, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, investigation by Dr. Mehdi Makhzoumi and .d. Ibrahim al-Samarrai, House and Library Crescent, d. i, d. T, 5/8

Definitions, Al-Jurjani, Scientific Book House, Beirut-Lebanon, 1st Edition, 1983, .27

.See: In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, 104

See: Al-Kitab, Sibawayh, investigation by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al- .Khanji Library, Cairo, 3rd Edition, 1988, 1/12

.In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, 105

.The same source, 105

.History of the Semitic Languages, Legnson, Egypt, 1st edition, 1929, 14

.In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, 105

.The same source, 105

.and 39 - Ibid., 104

.Ibid., 107

.Ibid., 106

Syntactic tools _ their structure and function_, prof. Dr.. Muhammad Khan, Journal of the College of Arts for Humanities and Social Sciences, Fourth Issue, January .2009, 2

.the same source, 2

.See: the same source, 3

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 247

.See: the same source, 265-270

.See: the same source, 274

.Ibid., 269

.Ibid., 232

.Al-Kitab, 2/131

.The same source, 2/131

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 87

.Ibid., 87

See: Asrar Al-Arabiya, Abu Al-Barakat Al-Anbari, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, .1st edition, 1999, 122

m. Nahida Ghazi Alwan, (Lat) between the literal and the actual according to Abi Hayyan Al-Andalusi, University of Baghdad, College of Education for Pure Sciences, .Ibn Al-Haytham, Al-Ustad Journal, Issue (225) A, Volume One, 2018, 182

See: The Book of Al-Jana Al-Dani in the Letters of Meanings, Abu Muhammad Badr Al-Din Al-Maliki, investigation by Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, .1992, 485

.Ibid., 485

.See: the same source, 489

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 260

.Ibid., 263

.Lisan Al-Arab, Ibn Manzoor, Dar Sader, Beirut, 1414, 6/20

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 262

.Lisan Al Arab, 6/211

.The same source, 6/212

.See: Al-Kitab, 1/12

Consider: Equity in issues of disagreement between the Basri and Kufian grammarians, Kamal al-Din Abu al-Barakat al-Anbari, Dar al-Fikr, d. i, d. T, .2/524-528

.In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, 115

.and 70 - Ibid., 125

Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's discussion of his grammatical opinions related to the verbs contained in his book (On Arabic Grammar, Criticism and Direction), d. Abdul Karim Musleh Ahmed Al-Balah, Faculty of Arts, Dhamar University, Bridges of .Knowledge Journal, Volume (4), Issue (16), 2018, 17

.Ibid., 17

Explanation of the statement on the explanation, Khaled bin Abdullah Al-Jarjawi .Al-Azhari, Dar Al-Kutub Al-Ilmya, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2000, 1/277

.In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, 185

.Ibid., 185

.Same source, 186

.The same source, 13

.The same source, 188

The Shining in Arabic, Ibn Jinni, investigation by Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-.Thaqafia, Kuwait, d. i, d. T, 33

See: Explanation of Qatar Al-Nada wa Bel Al-Sada, Ibn Hisham, investigated by .Muhammad Mohiuddin Abd Al-Hamid, Cairo, vol. 11, 1383, 188

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 46

The Role in Grammatical Borders, d. Aqil Rahim Ali, University of Baghdad, .College of Arts, Journal of the College of Arts, Issue (96), 213

.On Arabic grammar, criticism and guidance, 45-46

Dr. Zainab Al-Sultani, The Problematics of the Subject Term between Old and New, University of Baghdad, College of Education for Girls, Journal of the College of .Education for Girls, Volume (26), Issue (1), 2015, 84

.Al-Kitab, 1/25

.Explanation of the detailed explanation of Zamakhshari, 1/75

.Mughni al-Labib on the books of Arabs, 490

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 31

.The same source, 31

.Ibid., 284

.Explanation of Ibn Aqil on Alfiya Ibn Malik, 1/201

Grammatical terms under the critical microscope, d. Imad Younis Lafi Al-Ani, University of Baghdad, College of Education for Girls, Journal of the College of .Education for Girls, Volume (28), Issue (1), 2017, 115

.In Arabic grammar, criticism and guidance, 19

.Ibid., 38

.The same source, 54

.Ibid., 135

.The same source, 139

.The same source, 163

# The Contradiction in the Book of Dr. Mahdi Al-Makhzoumi (On Arabic Grammar, Criticism and Guidance).

**Salwa Mohamed Abd**

**salwaamohammed651@gmail.com**

**College of Education for Girls / University of Baghdad**

**Prof. Dr. Ban Saleh Mahdi**

**ban.salih@coeduw.uobaghdad.edu.iq**

**College of Education for Girls / University of Baghdad**

**Abstract:**

Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's book (On Arabic Grammar, Criticism and Guidance) is based on weighting, whether it is between the grammatical schools themselves, or between them and scholars of meanings, or between them and comparative studies. Because he makes easy grammatical changes by deletion and addition in topics and terminology, and refutes them by giving preference to the opinions of those who favored them. To get rid of the complexity that the owners of the language complex in Cairo complained about.; Because they saw that the guidance of grammar of the ancients was not a directive commensurate with the nature of the Arabic grammar, which they kept away from the nature of the language, although they derived it from the linguistic reality, but they assumed and indulged in interpretation and appreciation and subjected it under a theory that has no counterpart in the eloquent Arabic usage - as he described them._

The contradiction in this book is embodied in the opinions that he objected to, then he justified them after choosing the grammatical phenomenon, so he came in an objection form, then we see him prove what the ancients went to in that grammatical subject, and this criticism of him is considered a contradiction in presenting ideas in his book (On Arabic Grammar, Criticism and Direction) theoretically without Application .

**Keywords: grammatical issues, contradictions .**